PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Mal**
DATE:	**22-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**145,000**
TITLE :	**To Cover Ministry of Electricity Needs: USD 300 million Expected to Be Added to Petroleum Derivatives Import Bill**
PAGE:	**01-09**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Nesma Bayoumi**

لتلبية احتياجات «الكهرباء»

300 مليون دولار زيادة مرتقبة فى فاتورة استيراد المشتقات البترولية

كتبت – نسمة بيومى:

كشفت مصادر مسئولة، بالهيئة العامة للبترول، أن قيمة فاتورة استيراد المشتقات البترولية بلغت نحو 700 مليون دولار خلال يونيو الحالى.

وتوقعت المصادر، فى تصريحات لـ«المال»، زيادة قيمة فاتورة الاستيراد الشهرية للمشتقات، بنحو 300 مليون دولار، لتصل إلى مليار دولار بداية من يوليو المقبل، ولمدة شهرين.

وأرجعت الزيادة إلى الارتفاع المتوقع فى كميات السولار والمازوت المستوردة، والموّردة إلى المحطات الجديدة لتوليد الكهرباء، والتى من المقرر دخولها الخدمة خلال الشهرين المقبلين، ضمن الخطة الإسعافية لوزارة الكهرباء والطاقة لمواجهة انقطاع التيار المتكرر منذ فترة طويلة.

وأضافت المصادر أن انخفاض أسعار البترول عالميًا خلال المرحلة الماضية كان سببًا رئيسيًا فى تراجع قيمة فاتورة الاستيراد الشهرية، إلا أن زيادة الكميات ستترتب عليها زيادة فى القيمة الإجمالية للفاتورة خلال الشهرين المقبلين.

وأكد تقرير حديث حصلت «المال» على نسخة منه، أن الهيئة العامة للبترول تعتزم زيادة كميات الوقود السائل المستوردة «السولار» لتصل إلى 300 ألف طن سولار شهريًا، بدلا من 180.000 إلى 210.000 طن حاليًا، وذلك لتلبية الاحتياجات الإضافية للمحطات.

وأضاف أن الهيئة تنسق دوريًا مع وزارة الكهرباء لتلبية كامل احتياجاتها من الوقود السائل حاليًا، وخلال فترة الذروة المرتقبة فى الأسابيع المقبلة.

طالع .....3 و 9

VANTAGE COMMUNICATIONS

TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

39% انخفاضًا فى قيمتها

انخفاضات برنت تسد شهية فاتورة دعم المشتقات

■ خبراء يتوقعون عدم تجاوزها 70 دولارًا للبرميل ويستبعدون ارتفاع الأسعار محليًا

رحب خبراء ومسئولو قطاع البترول بقيمة فاتورة دعم المشتقات التى تم تحديدها من قبل الحكومة، فى موازنة العام المالى الجديد، بواقع 61 مليار جنيه، مقابل 100.3 مليار جنيه كانت مستهدفة لعام 2014/ 2015 بانخفاض قدره 39%.

وقد أدت الانخفاضات العالمية فى أسعار البترول إلى تحقيق وفر فى فاتورة دعم المشتقات للعام المالى الحالى بنحو 30 مليار جنيه تقريبًا، لتصل بنهاية الشهر الحالى إلى 70 مليارًا، وأكد المحللون أن تلك الانخفاضات هى التى أنقذت الحكومة من زيادة فاتورة دعم المشتقات للعام الجديد.

وتوقعوا استمرار انخفاض الأسعار العالمية للبترول، لتظل تتأرجح بين مستويى 60 و70 دولارًا للبرميل، مؤكدين أنه لا حاجة لزيادة أسعار المشتقات محليًا فى ظل انخفاض "برنت".

ورغم أنهم استبعدوا تجاوز أسعار "برنت" ذلك الحاجز، فإنهم أكدوا أنه حتى فى حال ارتفاع الأسعار العالمية للبترول بشكل غير متوقع فوق مستوى 80 أو 90 دولارًا للبرميل على مدار العام المالى الجديد، ففى تلك الحالة قد تضطر الحكومة لتطبيق سيناريوهات جديدة، منها زيادة أسعار بيع المشتقات محليًا.

أكد الدكتور محمد رضا محرم، أستاذ اقتصادات البترول والتعدين، أن الموازنة الجديدة التى تم تحديدها لدعم المشتقات البترولية مناسبة لتلبية كامل احتياجات السوق المحلية من المنتجات المدعومة للعام المقبل، مضيفًا أن فرق الدعم بين العامين الحالى والمقبل 10 مليارات جنيه فقط.

وقال إن الحكومة حققت عوائد من انخفاض الأسعار العالمية للبترول خلال النصف الثانى من 2014/ 2015 أكثر من النصف الأول، لذلك من السهولة الوصول لـ61 مليار جنيه دعمًا على مدار العام المقبل، فى ظل استمرار الانخفاض الحالى فى أسعار البترول العالمية.

واستبعد رفع الحكومة أسعار المشتقات البترولية محليًا على مدار العام، خاصة فى ظل انخفاض أسعار شراء واستيراد المشتقات من الخارج، بشكل جعل بعضها غير مدعوم لمساواة سعره العالمى بالمحلى حاليًا.

كما استبعد محرم ارتفاع أسعار الحام العالمية "برنت" فوق مستوى 75 دولارًا للبرميل على مدار العام المالى المقبل 2015/ 2016، مضيفًا أن

مدحت يوسف

عودة أسعار البترول العالمية لمستوياتها المرتفعة من جديد، ستستغرق ما بين 3 و5 سنوات.

وعلى الجانب الآخر أكد المهندس مدحت يوسف، الاستشارى البترولى، رئيس شركتى موبكو وميدور، أن قيمة دعم المشتقات للعام الجديد عادلة، وليست منخفضة أو غير ملائمة

يسرى الشماع

لتلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات المدعومة، كما يظن البعض.

وقال إن الحكومة استطاعت أن تختتم العام الحالى بدعم بلغ 70 مليار جنيه فقط، وذلك لأنها استفادت من الوفورات التى حققها انخفاض أسعار البترول عالميًا خلال النصف الأول من 2014/ 2015 فقط، لذلك ستكون قادرة على تحقيق مزيد من الوفر منذ بداية العام المالى الجديد حتى نهايته، بشكل يفوق وفورات العام الحالى.

ولفت يوسف إلى أن ميزانية دعم المشتقات البترولية للعام الحالى كان قد تم تحديدها على أساس سعر يتجاوز 100 دولار لبرميل خام برنت، لذلك من الطبيعى أن تنخفض قيمتها. فى ظل تدنى الأسعار العالمية لتجوم حاليًا حول مستوى 60 دولارًا للبرميل، مضيفًا أن زيادة الاستهلاك مع انخفاض الإنتاج وانقطاع كميات الاستيراد أمور متوقعة خلال العام الجديد، لكن استمرار انخفاض أسعار البترول العالمية سيتوازم مع تلك الزيادات الاستهلاكية ولن يرفع فاتورة الدعم، مقارنة بالقيمة المستهدفة.

وقال إنه طبقًا لأسعار البترول العالمية حاليًا، فإن بعض المنتجات تساوى سعرها المحلى مع العالمى مثل المازوت، كما أن الدعم انخفض بنسبة تصل لـ50% لبعض السلع مثل السولار وغيره، مضيفًا أن قرار منظمة "الأوبك" والسعودية زيادة الإنتاج، يعنى استمرار انخفاض الأسعار على مدار العام المقبل.

واستبعد قفز الأسعار العالمية للبترول فوق مستوى 70 دولارًا للبرميل، موضحًا أن غالبية استهلاك قطاع الكهرباء خلال الفترة المقبلة ستكون من الوقود السائل، ومع تعادل سعرى شرائه وبيعه محليًا ستكفى قيمة الدعم المرصودة لتلبية كامل الاحتياجات.

على صعيد متصل أكد اللواء يسرى الشماع، الاستشارى البترولى، أن قيمة الدعم التى تم الإعلان عنها للعام الجديد تمثل رقمًا تقديريًا يمكن تعديله بالزيادة أو النقصان على حسب المتغيرات العالمية والمحلية.

وقال إنه فى حال استمرت الأسعار العالمية على مستوياتها المنخفضة، ستلتزم الحكومة بخطتها المستهدفة ولن ترفع الأسعار المحلية للمشتقات، لكن فى حال حدوث أى مفجّر مفاجئ برفع الأسعار العالمية للبترول ستلجأ الحكومة لسيناريوهات جديدة ممكنة، قد يكون من ضمنها زيادة أسعار المشتقات.

وفى النهاية أكد الشماع أنه فى ظل المعطيات الحالية وأسعار البترول العالمية، لن ترفع الحكومة أى أسعار محليًا، وستكفى موازنة دعم المشتقات الجديدة فى تلبية احتياجات السوق المرتقبة من المنتجات البترولية.